اختيارات محمد بن نُصير الميداني (.. - 923هـ) النحوية جمعًا ودراسة

صلاح بن عبدالله بوجليع
قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الرياض، المملكة العربية السعودية

الملخص

يعد شمس الدين محمد بن نصير الميداني من العلماء الأعلام في تاريخ النحو، غير أنه لم ينل حقّه من الدّراسة والبحث، ومن أجل ذلك جاء هذا البحث لدراسة اختياراته النّحوية، في ست عشرة مسألة.

وكان من أهم نتائج الدراسة أنّ منهج ابن نصير الميداني هو منهج البصريين، وأنه اختار القول بأن المصدر أصل للفعل.

الكلمات المفتاحية: تراجم النحاة، نحاة البصرة، نحاة الكوفة.

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإنَّ من أجلّ العلوم بعد العلم بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ ما كان موصلاً لفهم الكتاب والسنة، والسبيل لفهمهما معرفة علم العربية، وإنَّ من أهم علوم العربية التي عُني بها المسلمون علم النّحو.

لقد حفل تاريخ النحو بعلماء قدَّموا للدراسات النحوية خدمات تذكر فتشكر، فمنهم من نال نصيبًا من العناية والدّراسة من خلال البحوث العلمية أو الرسائل الجامعية، ومنهم من لم ينل حقّه من الدّراسة والبحث، ولم يكشف النقاب بعد عن جهودهم وآرائهم، وتتبع أخبارهم.

ومن هؤلاء العلماء الأعلام: شمس الدين محمد بن نصير الميداني، ومن أجل ذلك كان هذا البحث الموسوم بـ «اختيارات محمد بن نصير الميداني (.. - 923هـ) النحوية جمعًا ودراسة»، الذي قمت فيه باستجلاء حياة ابن نصير الميداني، واختياراته النّحوية، وجعلته في تمهيد، ودراسة، وخاتمة.

التمهيد

تناولت فيه: اسمه ونسبه ومولده، وحاله، وشيوخه وتلاميذه، ووفاته، وآثاره.

الدراسة

عرضت فيها المسائل النحوية التي ذكر فيها ابن نصير الميداني خلاف النحويين، واختار منها ما رآه ورجّحه، وجمعت هذه الاختيارات من كتابه الموسوم بـ (ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب)، ورتبتها وفق أبواب ألفية ابن مالك، وجعلت لكل مسألة عنوانًا موافقًا لاختيار ابن نصير الميداني، وناقشت آراء النحويين فيها، مبينًا موقف ابن نصير منها، مرجحًا ما بدا لي، راجيًا أن أكون قد وفقت في الكشف عن شخصية ابن نصير الميداني، وتجليتها، وإماطة اللثام عنها، وتبيين اختياراته النحوية، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

التمهيد

المتأمل في كتب التاريخ والتراجم يجد أنّ ابن نصير الميداني لم يأخذ حظًّا وافرًا من الشهرة التاريخية؛ فقد ضنت كتب التاريخ والتراجم بذكر سيرته، وهذا ما جعله مغمورًا في حياته الخاصة والعامة، فلم نعلم شيئًا عن ولادته ونشأته، ولا عن دراسته وتعلمه، ولا عن أساتذته، ولا عن دوره في الحياة العامة.

وأذكر هنا لمحة يسيرة عما توفر من معلومات عن حياته الشخصية، وآثاره العلمية.

اسمه ونسبه ومولده

هو شمس الدين محمد، وقيل: أحمد(1) بن نصير، وقيل: نصر(2)، الدمشقي، الميداني، ولم أقف على تاريخ لوفاته(3).

حاله

ذكرت المصادر التي ترجمت لابن نصير أنّه كان

(1) كحالة، معجم المؤلفين (1/ 319).
(2) الغزي، الكواكب السائرة (1/ 72).
(3) ينظر في ترجمته: الغزي، الكواكب السائرة (1/ 72)، وابن العماد، شذرات الذهب (8/ 167)، وكحالة، معجم المؤلفين (1/ 319).

ضريرًا، وكان فقيرًا من الدنيا[1].

شيوخه وتلاميذه

لم تذكر المصادر التي ترجمت لابن نصير الميداني أحدًا من شيوخه، أما تلاميذه فقد ذكر الغزي (ت سنة 1061هـ)[2]، وابن العماد (ت: 1089)[3] أنَّ ابن نصير انتفع به جماعة، ولم يذكرا أحدًا من تلاميذه، وذكرا أنَّ محمد بن علي بن طولون (ت: 953هـ)[4] كان يتردد عليه كثيرًا، إلا أنهما لم يذكرا سبب هذا التردد.

منزلته العلمية

أثنى على ابن نصير الميداني مَنْ ترجم له من أصحاب التراجم، فقد وصفه نجمُ الدين الغزي بأوصاف تدل على رفعة منزلة ابن نصير الميداني، فقال عنه: «العلامة، المقرئ، المجود.. وكان من أهل القراءات»[5].

وأثنى عليه كذلك ابن العماد فقال عنه: «المقرئ، المجود، العلامة، النّحويّ، كان من أهل العلم بالقراءات»[6].

وفاته

توفي ابن نصير الميداني يوم الخميس قبل المغرب السابع عشر من صفر، سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة، ودفن بمقبرة الجوزة بمحلة الميدان[7].

آثاره

اشتهر ابن نصير الميداني بعلمين من العلوم: علم القراءات والتجويد، وعلم النحو، وقد صنف -رحمه الله- في هذين العلمين، فذكر له المترجمون ثلاثة كتب:

الأول منها: كتاب قواعد التجويد[8].

والثاني: كتاب ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب، وهو كتاب مطول في النحو[9].

والثالث: كتاب تنقيح اللباب فيما لا بد أن يُعتنى به في فن الإعراب، وهو كتاب مختصر في النحو[10].

هذه هي آثار ابن نصير الميداني، وهي تدل على عنايته بالنّحو، واشتغاله به.

الدراسة: اختياراته النحوية

1. الضمير أعرف المعارف:

المسألة فيها ثلاثة أقوال للنحويين:

أحدها: أنَّ أعرف المعارف: المضمر، وهذا القول نُسب إلى سيبويه (ت: 180هـ)[11]، ولم أقف على نصّ صريح له في ذلك، وربما استظهر بعض النحاة ذلك من قول سيبويه: «والمضمر لا يوصف بالمظهر أبدًا؛ لأنه قد استغنى عن الصفة»[12]؛ لأن هذا التعليل هو حجة من قال إنّ المضمر أعرف المعارف كما سيأتي، وممن قال بهذا القول المبرد (ت: 285هـ)[13]، واختاره ابن عصفور (ت: 669هـ)[14].

الثاني: أن أعرفها العَلَم، وهو قول الكوفيين[15]، واختاره أبو حيان (ت: 745هـ)[16].

الثالث: أن أعرفها المبهم (اسم الإشارة)، وهذا القول نسب إلى ابن السراج (ت: 316هـ)[17]، ولم أقف عليه في كتابه «الموجز»، والظاهر من كلامه في الأصول أنَّ المضمر هو الأعرف؛ فقد ذكر المعارف مبتدأ بالمضمر فقال: «والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المكنى، والمبهم..»[18].

(1) الغزي، الكواكب السائرة (1/ 72)، وابن العماد، شذرات الذهب (8/ 167).
(2) الغزي، الكواكب السائرة (1/ 72).
(3) ابن العماد، شذرات الذهب (8/ 167).
(4) تنظر ترجمته في: الغزي، الكواكب السائرة (2/ 52).
(5) الغزي، الكواكب السائرة (1/ 72).
(6) ابن العماد، شذرات الذهب (8/ 167).
(7) الغزي، الكواكب السائرة (1/ 72)، وابن العماد، شذرات الذهب (8/ 167)، وكحالة، معجم المؤلفين (1/ 319).
(8) كحالة، معجم المؤلفين (1/ 319).
(9) الغزي، الكواكب السائرة (1/ 72)، وإسماعيل باشا، هدية العارفين (3/ 540)، ومنه نسخة مصورة في المكتبة المركزية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (1415/ ف)، ونسخة مصورة بمكتبة الملك فيصل برقم (1562/ ف).
(10) الغزي، الكواكب السائرة (1/ 72)، وابن العماد، شذرات الذهب (8/ 167)، وإسماعيل باشا، هدية العارفين (3/ 231).
(11) الزجاجي، الجمل في النحو، ص (178)، وابن الأنباري، أسرار العربية، ص (302).
(12) سيبويه، الكتاب (2/ 88).
(13) المبرد، المقتضب (4/ 281).
(14) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (2/ 136).
(15) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 494)، وابن يعيش، شرح المفصل (2/ 495).
(16) أبوحيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل (2/ 113).
(17) الثمانيني، الفوائد والقواعد، ص (395)، وابن يعيش، شرح المفصل (2/ 495).
(18) ابن السراج، الأصول في النحو (1/ 149).

حجة القول الأول: أنَّ المضمر لا اشتراك فيه؛ لتعينه بما يعود عليه، ولذلك لا يوصف ويوصف به، بخلاف العلم، فإنه فيه اشتراك، ويميز بالوصف، والمبهم يوصف ويوصف به[1].

وحجة القول الثاني: أنَّ وضع المضمر على الشركة، والشركة في الأعلام عارضة تقع بعد الوضع اتّفاقًا، لا مقصودة بالوضع، ولا يخفى أنَّ الإبهام في الشركة المقصودة في الوضع أقوى من العارض بعد الوضع؛ بدليل إبهام النكرات؛ لكون شركتها مقصودة بالوضع[2].

وحجة القول الثالث: أنّ اسم الإشارة تعرف بشيئين: بالعين والقلب، وغيره لا يتعرف إلا بالقلب، والمعرف بشيئين أقوى من المعرف بشيء واحد[3].

واختار ابن نصير الميداني القول إن أعرف المعارف المضمر فقال متحدثًا عن المعرفة: «وهو ستة أحدها -وهو أعرفها- الضمير»[4]، وعلل اختياره بقصور تنبيه الضمير على معهود، «بخلاف غيره من المعارف فإنّه قد يوهم أنّه المقصود أو غيره»[5].

والمختار عندي هو ما اختاره ابن نصير الميداني، وهو أنَّ أعرف المعارف الضمير؛ وذلك لأمرين:

أحدهما: أنَّ الضمائر لا تضمر إلا بعد أن عُرف على من تعود عليه، فتفسيرها لا يفارقها لفظًا أو تقديرًا، فلا يبقى فيها تردد ولا احتمال، بخلاف باقي المعارف، فإنَّه يقع فيها الاشتراك.

والثاني: ضعف حجة المخالفين[6]:

فأما حجة القول الثاني فمردودة بأن الضمير وإن وضع على الاشتراك إلا أنه حالة الإخبار عنه لا شركة فيه؛ لوجود القرينة الدالة على تخصيصه،

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (2/ 707)، والعكبري، اللباب (1/ 494).

(2) العكبري، اللباب (1/ 494)، وابن يعيش، شرح المفصل (2/ 495).

(3) ابن الأنباري، الإنصاف (2/ 707)، والعكبري، اللباب (1/ 494)، وابن يعيش، شرح المفصل (2/ 495).

(4) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 4 ب).

(5) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 4 ب).

(6) النهاري، المغني في النحو لابن فلاح اليمني دراسة وتحقيق القسم الثاني منه من أول المنصوبات إلى نهاية باب التوابع (2/ 879 – 883).

ولذلك لم يحتج إلى الوصف، بخلاف العلم فإن شركته وإن كانت عارضة فإنها قد توجد عند الإخبار فتحتاج إلى الوصف.

وأما حجة القول الثالث فمردودة بأن التعريف المعتبر إنما هو بالنسبة إلى المخاطب لا بالنسبة إلى المتكلم، فإن المتكلم قد يذكر لفظ النكرة، كقوله: (في داري رجل)، وهو يعرفها دون السامع، فهي معرفة بالنسبة إلى المتكلم، نكرة بالنسبة إلى السامع، وفي صورة النزاع تعريف القلب بالنسبة إلى المتكلم؛ لأن المخاطب لا يطلع على ما في قلب المتكلم، إنما التعريف بالنسبة إلى السامع من جهة واحدة، وهي جهة الإشارة، فعلم بذلك أنّه كغيره من المعارف في اتحاد الجهة، مع أن جهة غيره أقوى من جهته؛ لكون جهة غيره لا يفارقه تعريفها، وجهة تعريف الإشارة إنما يكون عند الإشارة، ثم يصير بعدها مبهمًا، والله أعلم بالصواب.

2. الهمزة في «أل» أصلية

المسألة فيها أربعة أقوال:

أحدها: أنّ المعرف (اللام) وحدها، وإنّما لحقها ألف الوصل لسكونها، وهو قول ابن درستويه (ت: 337هـ)[7]، والدينوريّ (ت: 490هـ)[8]، والباقولي (ت: 543هـ)[9]، والمالقي (ت: 702هـ)[10].

والثاني: أنّ المعرف (أل)، وهمزته همزة وصل معتدّ بها في الوضع، كالاعتداد بهمزة الوصل في (استمع) ونحوه، بحيث لا يعد رباعيًّا، وهو قول سيبويه[11]، وبه قال أبو حيان[12]، والمرادي (ت: 749هـ)[13].

والثالث: أنَّ المعرف (أل) وهمزته همزة قطع، وهو قول الخليل (ت: 175هـ)[14]، وابن مالك (ت: 672هـ)[15].

والرابع: أنَّ الهمزة في (أل) هي المعرفة، واللام زائدة؛ للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، وهذا القول نقله ابن فلاح (ت: 680هـ) عن المبرد (ت:

(7) ابن درستويه، كتاب الكتاب، ص(52).

(8) الدينوري، ثمار الصناعة في علم العربية، ص (160).

(9) الباقولي، شرح اللمع (2/ 615).

(10) المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني (159).

(11) سيبويه، الكتاب (4/ 147).

(12) أبو حيان، التذييل والتكميل (3/ 226).

(13) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص (193).

(14) سيبويه، الكتاب (3/ 324 – 325).

(15) ابن مالك، شرح التسهيل (1/ 253).

285هـ) حيث قال: «وذكر المبرد في كتابه: (الشافي) أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وإنما ضم إليها اللام؛ لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام»[1].

ومذهب المبرد في المقتضب كمذهب سيبويه[2].

حجة القول الأول: نفوذ الجر إلى ما بعدها، وبأنها في مقابلة التنوين، فكما أن التنوين حرف واحد فكذلك (اللام)؛ لأنها تقابله، وذلك أنه يدل على التنكير في نحو (سيبويه)، كما تدل (اللام) على التعريف.

وحجة القول الثاني: أن الهمزة تسقط في الدرج؛ فدل على أنها همزة وصل لا قطع.

وحجة القول الثالث: أن (أل) حرف معنى يحدث فيما دخل عليه معنى لم يكن، ويجوز قطعه عما دخل عليه، فكان على حرفين قياسًا على (قد)، ثم إن الهمزة مفتوحة، فلو كانت للوصل لكسرت؛ قياسا على الهمزة المكسورة في الأسماء والأفعال.

وحجة القول الرابع: أن أداة التعريف جاءت لمعنى، وأولى الحروف بذلك حروف العلة، وحركت لتعذر الابتداء بالساكن، فصارت همزة كهمزة المتكلم، وهمزة الاستفهام[3].

واختار ابن نصير الميداني قول الخليل بن أحمد، وهو أنَّ الهمزة في «أل» أصلية فقال: «وما ذهب إليه الخليل هو الصحيح»[4]، وقال مُدلّلاً على اختياره: «والدليل على أصالتها أنه لو جعلت زائدة لاستدعى ذلك كون حرف المعنى مزيدًا فيه حين وضعه على ما هو الأصل في أن يوضع عليه وهو كونه من حرفي هجاء، واستلزم الرجوع فيه عن أصله بلا سبب، وليس بجائز عندهم الرجوع في الشيء عن أصله إلى سواه»[5].

ومعنى كلامه هو أن القول بزيادة الهمزة يقتضي أن يكون حرف المعنى مزيدًا فيه حين وضعه، وهذا مخالف للأصل المقرر في حروف المعاني وهو أنها لا توضع على زائد، فالقول به رجوع عن الأصل بلا سبب، وهو غير جائز عند النحاة.

والمختار عندي أن (أل) حرف معرف ثنائي الوضع، وهمزته همزة وصل، **فأمّا كونه ثنائيًّا**؛ فلأنّه هو الظاهر من وضعها، والأصل إجراء الشيء على ظاهره في الوضع، ولا يُعدل عن الظاهر إلا بدليل قويّ يدل على خلاف الظاهر[6].

وأمّا كون الهمزة همزة وصل؛ فلأنها تسقط في الدرج؛ فدل على أنها همزة وصل؛ لأن همزة القطع لا تسقط في الدرج، والله أعلم بالصواب.

3. الخبر الجامد لا يتحمل الضمير مطلقًا:

إذا كان الخبر مفردًا: فإمّا أن يكون مشتقًّا فيتحمّل الضمير بلا خلاف، أو يكون جامدًا فيتحمّل الضمير بلا خلاف أيضا إن كان مؤولا بالمشتق، فإن كان غير مؤول بمشتق ففيه قولان للنّحويين:

أحدهما: أنَّه لا يتحمّل الضمير، وهو قول البصريين[7].

والثاني: أنه يتحمل الضمير، وهو قول الكوفيين[8]، ومنهم الكسائي (ت: 180هـ)[9]، وإليه ذهب الرماني (ت: 384هـ)[10]، والرّبعي (ت: 420هـ)[11] من البصريين.

حجة البصريين: أنه لو تحمل الضمير لعمل فيه عمل الفعل في الفاعل، وهذا إنما يكون لما هو مشتق، ولذلك لا يرفع الظاهر كالمشتق، ثم إن الجامد دال على الذات فقط لا حصول لها في ذات أخرى، فاستحال أن يوجد فيه ما يدل على حصوله في ذات أخرى، فثبت أنه خالٍ عن الضمير[12].

(1) النهاري، المغني في النحو لابن فلاح اليمني دراسة وتحقيق القسم الثاني منه من أول المنصوبات إلى نهاية باب التوابع (2/ 948).

(2) المبرد، المقتضب (2/ 88).

(3) تنظر جميع الأدلة في: الباقولي، شرح اللمع (2/ 615)، والنهاري، المغني في النحو لابن فلاح اليمني دراسة وتحقيق القسم الثاني منه من أول المنصوبات إلى نهاية باب التوابع (2/ 945)، والمالقي، رصف المباني (159)، وأبو حيان، التذييل والتكميل (3/ 222)، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح (1/ 484).

(4) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 7 ب).

(5) المصدر السابق (ل 7 ب).

(6) أبو حيان، التذييل والتكميل (3/ 226)، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص (193).

(7) ابن الأنباري، الإنصاف (1/ 56).

(8) المصدر السابق (1/ 55).

(9) ابن مالك، شرح التسهيل (1/ 307).

(10) ابن الأنباري، الإنصاف (1/ 56).

(11) حميد الدين، شرح الكافية في النحو للعلامة منصور بن فلاح اليمني (ت 680هـ) تحقيقا ودراسة، ص (319).

(12) ابن الأنباري، الإنصاف (1/ 56)، وابن يعيش، شرح

وحجة الكوفيين: أن الخبر غير المبتدأ، فيحتاج إلى رابط بينهما كالجملة[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عرض الخلاف على هذا النحو في هذه المسألة هو الذي عليه جمهور النّحاة[2]، وخالف في ذلك ابن نصير الميداني فذكر أنَّ الكوفيين يمنعون تقديره في الجامد مطلقًا، ولم يفرّقوا بين كونه مؤولاً بالمشتق، وكونه غير مؤول، وذكر أنَّ هذا المذهب هو الأولى فقال: «وأمّا الكوفيون فيمنعون تقديره ثمّ مطلقًا، ولم يفرقوا بين كونه مؤولاً بالمشتق، وكونه غير مؤول، وما ذهبوا إليه هو الأولى؛ لأنَّ المقصود من الخبر هو إفهام معنىً أسند إلى المبتدأ، وذلك حاصلٌ ثَمَّ دون تكلف إضمار ضمير، وحيث حصل المقصود دون التكلّف فالواجب ألا يتكلّف؛ لأنَّ الأصل في كلامهم العدول عن متكلّف فيه إلى غيره والله أعلم»[3].

وبناء على ما نقله ابن نصير يكون محلّ النزاع في هذه المسألة هو في الجامد المؤول بالمشتق، فيتحمّل الضمير عند البصريين، ولا يتحمّله عند الكوفيين، وهذا النَّقل من ابن نصير الميداني لم أقف عليه عند أحد من النّحويين فيما أعلم.

والمختار عندي هو أنَّ الاسم الجامد غير المؤول بالمشتق لا يتحمل الضمير؛ لأنّ الذي يتحمل الضمير هو الفعل، أو ما في معناه من المشتقات، أو الجوامد المؤولة بها، أمّا غير المؤولة بها فليس فيها معنى الفعل؛ بدليل أنَّها لا تعمل في الظّاهر، فلا تعمل في المضمر، وأمّا المؤول بالمشتق فقد ثبت عمله في الظاهر، ومنه قول الشّاعر:

كأنَّ لنا منه بيوتًا حصينةً
مُسُوحًا أعاليها وساجًا كُسورُها

فرفع (الأعالي) و (الكسور) بـ (مسوح) و(ساج)؛ لإقامة الأول مقام (سود)، والثاني مقام (كثيف)، وإذا جاز ارتفاع الظّاهر بالجامد لتأوله بمشتق؛ جاز ارتفاع المضمر به، كما في قول العرب: «مررت بقوم عربٍ أجمعون»، وقولهم: «مررت بقاع عرفج كلُّه»، فـ (عرب) بمعنى: متعربين، و(عرفج) بمعنى: خشن، والله أعلم بالصواب.

4. كان وأخواتها أفعال لا حروف

المسألة فيها قولان للنحويين:

أحدهما: أنّها أفعال، وهو قول جمهور النحويين، ومنهم: سيبويه[4]، والمبرد[5]، وابن عصفور[6].

والثاني: أنّها حروف، وهو قول الزّجاجيّ (ت: 340هـ)؛ فقد وسمها في كتابه: (الجمل في النحو) بالحروف فقال: «باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار»[7].

قال ابن خروف (ت: 609هـ) معقبًا على كلام الزجاجيّ: «لا معنى لتسمية هذه الأفعال حروفًا؛ إذ هي أفعال حقيقة.. فإن كان أطلق عليها حروفًا كما يطلق سيبويه -رحمه الله- على كل كلمة حرفًا فذلك جائز لغةً لا اصطلاحًا»[8].

أقول: قد أخذ بهذا الاعتذار ابن عصفور؛ فقد نفى أن يكون هناك خلاف في فعليتها إلا (ليس) فإن فيها خلافًا[9]، وذهب ابن بابشاذ (ت: 469هـ)، وابن السيد البطليوسي (ت: 521هـ)، وابن جمعة (ت: 696هـ) إلى نسبة هذا القول إلى الزجاجي[10].

والذي يظهر لي من كلام الزجاجي أنه يرى حرفية هذه الكلمات؛ فقد وسمها بالحروف، ثم إني تتبعته في الباب المذكور فوجدته يصفها بالحروف دائمًا، ثم إن الأمر إذا دار بين القصد وعدمه فالمرجع فيه إلى الظاهر، ولا يصار إلى خلافه إلا بدليل قاطع، ولا دليل هنا يمنع من أن يكون مذهب الزجاجي في هذه الكلمات أنّها حروف.

احتجّ الجمهور بأمور منها: اتصال الضمائر البارزة المرفوعة المحل بها، وتاء التأنيث الساكنة، وتصرفها إلى الماضي والمستقبل، ودخول (قد) و(السين) و (سوف) عليها.

واحتُجّ للزجاجي بأنّها لا تدل على الحدث

المفصل (1/ 170).

(1) ابن الأنباري، الإنصاف (1/ 56)، وابن يعيش، شرح المفصل (1/ 170).

(2) ابن يعيش، شرح المفصل (1/ 170)، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (1/ 357)، وابن مالك، شرح التسهيل (1/ 306).

(3) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (لـ 26 ب).

(4) سيبويه، الكتاب (1/ 45).

(5) المبرد، المقتضب (4/ 87).

(6) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (1/ 385).

(7) الزجاجي، الجمل في النحو (41).

(8) ابن خروف، شرح جمل الزجاجي (1/ 415).

(9) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (1/ 385).

(10) ابن بابشاذ، شرح الجمل «مخطوط برقم (426/ ف)»، والبطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص (134 – 136)، والموصلي، شرح ألفية ابن معطٍ (2/ 857).

كسائر الأفعال، ثم إنّ معانيها في غيرها فأشبهت حروف المعاني.

واختار ابن نصير الميداني قول الجمهور وهو أنّها أفعال، واحتجَّ بها احتجَّ به الجمهور فقال: «والذي عليه المحققون وهو الأصح أنّها أفعال؛ لوجود دلائل الأفعال، وخصائصها فيها كقبول دخول قد والسين وسوف عليها، وكاقترانها بالضمائر، وتاء التأنيث الساكنة.. وكونها تتصرف إلى ماض ومضارع.. وكدخول النواصب والجوازم عليها»[1].

والمختار عندي أنَّ كان وأخواتها أفعالٌ لا حروفٌ؛ لاتصالها بعلامات الفعل كما تقدم، ثم إنّ القول إنّ كان وأخواتها حروفٌ يؤدّي إلى عدم النّظير؛ لأنّه لا يوجد حرف يتصل بتاء الفاعل، ولا تاء التأنيث، وما يؤدي إلى عدم النظير لا يصح قبوله. وأما عدم دلالتها على الحدث فلا يسلبها الفعلية؛ لوجود ما يعوضه، وهو لزوم الخبر، ثم إنّ دلالة الفعل على الحدث تُعدُّ من خصائص الفعل العديدة، والنوعُ إذا كانت له خواص عديدة لم يلزم أن توجد جميعها في كل شخص من أشخاص ذلك النوع، ولكن كلّ ما وجدت فيه تلك الخواص أو بعضها حُكِم له بحكم ذلك النوع، وهذه الأفعال، وإن لم تدل على الحدث في نفسها، تقبل بقية الخصائص، فصح كونها أفعالاً[2]، والله أعلم بالصواب.

5. إعمال إن عمل ليس

المسألة فيها قولان للنّحويين:

أحدهما: المنع، وهو قول الفراء (ت: 207هـ)[3]، وابن عصفور[4]، وابن الناظم (ت: 686هـ)[5]، وابن هشام (ت: 761هـ)[6]، ونسبه المبرد إلى سيبويه[7]، ولم أقف على تصريح لسيبويه بالمنع.

والثاني: الجواز، وهو قول الكوفيين ما عدا الفراء، ومنهم الكسائي[8]، وتبعهم في ذلك المبرد[9]، وابن مالك[10]، والمرادي[11].

حجة المنع أن (إنْ) أضعف من (ما)، وأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره، وكذلك مذهب تميم في (ما)، وكان القياس في (ما) أن لا تعمل شيئًا، فلما خالف بعض العرب القياس وأعملوها، فليس لنا أن نتعدى ذلك؛ لأنّ القياس لا يوجبه[12].

وحجة الجواز السماع والقياس: فأما السماع فمنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾[13]، بتخفيف (إن)، ونصب (عبادًا)، و(أمثالكم)[14]، وسُمع من أهل العالية[15]: «إنْ أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية»، و «إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك»[16]، ومنه قول الشاعر:

إنْ هو مستوليًا على أحد
إلا على أضعف المجانين[17]

وقول الشاعر:

إنْ المرء ميتًا بانقضاء حياته
ولكن بأن يبغي عليه فيُخذلا[18]

وأما القياس فعلى (ما) و(ليس)؛ لأنّها بمعناهما في نفي الحال[19].

(1) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 31 ب).
(2) البطليوسي، إصلاح الخلل، ص (135).
(3) الهروي، الأزهية في علم الحروف، ص (46).
(4) ابن عصفور، المقرب، ص (611).
(5) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص (152).
(6) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص (89).
(7) المبرد، المقتضب (2/ 359).
(8) الهروي، الأزهية في علم الحروف، ص (46)، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص (229).
(9) المبرد، المقتضب (2/ 359).
(10) ابن مالك، شرح التسهيل (1/ 375).
(11) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص (230).
(12) المبرد، المقتضب (2/ 359)، وابن مالك، شرح التسهيل (1/ 375)، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص (35).
(13) سورة الأعراف، من الآية (194).
(14) هي قراءة شاذة لسعيد بن جبير. ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص (53)، وابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (1/ 270).
(15) اسم لكل ما كان من جهة نجد من المدينة من قراها وعمائرها إلى تهامة. الحموي، معجم البلدان (4/ 79).
(16) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص (209)، وابن هشام، مغني اللبيب، ص (35).
(17) البيت من المنسرح، لم أقف على قائله، والبيت في: ابن مالك، شرح التسهيل (1/ 375)، وابن مالك، شرح الكافية الشافية (1/ 447)، والبغدادي، خزانة الأدب (4/ 166).
(18) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، والبيت في: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص (209)، والعيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (1/ 479)، والبغدادي، خزانة الأدب (4/ 166).
(19) المبرد، المقتضب (2/ 359)، وابن مالك، شرح التسهيل (1/ 375)، وابن مالك، شرح الكافية الشافية (1/ 446 – 447)، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص (230).

واختار ابن نصير الميداني قول الكوفيين، وهو جواز إعمال (إن) عمل ليس؛ فقد ذكر القولين في المسألة، ثم صرح بأنّ الإعمال هو الأشهر، وعليه العمل، واحتجّ لاختياره بالسماع فقال: «فالكوفيون إلا الفراء يعملونها عمل ليس، وكذا من البصريين: سيبويه، والمبرد، وهو الأشهر، وعليه العمل، وقد جاء في كلامهم إعمالها في النّظم كقوله:

إنْ المرء ميتًا بانقضاء حياته
ولكن بأن يبغي عليه فيُخذلا»

وفي النثر كقوله: «إنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلا بالعافية»[1].

وألحظ أنَّ ابن نصير الميداني نَسَب القول بالجواز إلى سيبويه، وهذا صنيع ابن مالك، ولم أقف على تصريح لسيبويه بالجواز.

والمختار عندي هو قول الكوفيين، وهو جواز إعمال (إن)؛ لأنه مؤيد بالسماع نثرًا ونظمًا، كما بينت، والله أعلم بالصواب.

6. جواز تقديم التمييز على عامله الفعلي:

المسألة فيها قولان للنحويين:

أحدهما: المنع، وهو قول جمهور البصريين، ومنهم سيبويه[2]، وابن السراج[3]، والزجاجي[4]، والفارسي (ت: 377هـ)[5]، والثمانيني (ت: 442هـ)[6]، وهو مذهب الفراء من الكوفيين[7]، ونسبه ابن السراج[8]، وابن النحاس (ت: 338هـ)[9] إلى الكوفيين.

والثاني: الجواز، وهو قول الكسائي[10]، والمازني (ت: 249هـ)[11]، والمبرد[12]، واختاره ابن مالك[13]، وأبو حيان[14]، ونسبه العكبري (ت: 616هـ)[15]، وابن فلاح[16]، وابن جمعة[17] إلى الكوفيين.

والذي يظهر لي أن الجواز هو رأي الكسائي فقط من الكوفيين، وأما بقية الكوفيين فعلى المنع، ويؤيده منع الفراء كما تقدم، ونسبة ابن السراج المنع إليهم.

حجة المانعين: أنَّه لفظ مميِّز، فلم يجز تقديمه على العامل فيه، كما لو كان غير متصرف، ثم إنّ المميِّز ههنا فاعل في المعنى، وتقديم الفاعل على الفعل غير جائز[18].

وحجة الجواز السماع والقياس:

فأما السماع فمنه قول الشاعر:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها
وما كان نفسًا بالفراق تطيب[19]

وقول الشاعر:

وزعتُ بمثلِ السِّيدِ نهد مُقَلِّصٍ
كَمِيشٍ إذا عِطْفاه ماءً تحلبا[20]

وأما القياس فعلى الحال، والجامع بينهما الاشتراك في رفع الإبهام، وأن العامل فيهما فعل متصرف، وأن حال الفعل عبارة عنه في المعنى[21].

واختار ابن نصير الميداني القول بجواز تقديم التمييز على عامله الفعلي فقد ذكر القولين في المسألة بأدلتهما، ثم أجاب عن اعتراض المانعين لدليل المجيزين السماعي بما يرجّح الجواز عنده فقال: «واستدلوا على صحة ذلك في جواز تأخير الفعل ثم بقول الأعشى:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها
وما كان نفسًا بالفراق تطيب

(1) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 82 أ).
(2) سيبويه، الكتاب (1/ 205).
(3) ابن السراج، الأصول في النحو (1/ 223).
(4) الزجاجي، الجمل في النحو (242).
(5) الفارسي، الإيضاح العضدي، ص (223).
(6) الثمانيني، الفوائد والقواعد، ص (307).
(7) الفراء، معاني القرآن (1/ 79).
(8) ابن السراج، الأصول في النحو (1/ 223).
(9) النحاس، إعراب القرآن (1/ 435).
(10) ابن مالك، شرح التسهيل (2/ 389).
(11) رأيه في: ابن السراج، الأصول في النحو (1/ 223).
(12) المبرد، المقتضب (3/ 36).
(13) ابن مالك، شرح التسهيل (2/ 389).
(14) أبو حيان، ارتشاف الضرب من كلام العرب (4/ 1634).
(15) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص (394).
(16) النهاري، المغني في النحو لابن فلاح اليمني دراسة وتحقيق القسم الثاني منه من أول المنصوبات إلى نهاية باب التوابع (1/ 441).
(17) الموصلي، شرح ألفية ابن معطٍ (1/ 578).
(18) سيبويه، الكتاب (204 – 205)، والفراء، معاني القرآن (1/ 79)، والمبرد، المقتضب (3/ 37)، وابن السراج، الأصول في النحو (1/ 223)، والموصلي، شرح ألفية ابن معطٍ (1/ 579).
(19) البيت من الطويل، وهو في ديوان المخبل السعدي، ص (28)، وفي ديوان أعشى همدان، ص (75).
(20) البيت من الطويل، قائله: ربيعة بن مقروم، ينظر البيت في: الأخفش الأصغر، كتاب الاختيارين، ص (583)، والتبريزي، شرح اختيارات المفضل (3/ 1532).
(21) المبرد، المقتضب (3/ 37)، وابن السراج، الأصول في النحو (1/ 223)، والموصلي، شرح ألفية ابن معطٍ (1/ 579).

وأما سيبويه فمنع الرواية في البيت كذلك، ورواه: ما كان نفسي.

قلت: ولا يمنع من جواز تأخير الفعل المتصرف ثَمَّ منعه كون الرواية: وما كان نفسًا؛ لأنّه وإن صحت الرواية فيه على ما رواه، وبطل استدلالهم بالبيت المذكور فقد ورد غيرُه دليلاً على صحة ما ذهبوا إليه وهو قول الشاعر:

ولست إذا ذرعًا أضيقُ بضارعٍ
ولا يائسٍ عندَ التَّعسُّر من يُسْرِ[1][2]

واحتج ابن نصير الميداني لاختياره بأنَّ الفعل عامل قَوِي بالتصرف، فمنعُ تقديم مفعوله وليس فاعلاً في اللفظ لا موجبَ له، ولو كانت الفاعلية الأصلية موجبةً للتأخير مانعةً من التقديم لعَمِل بمقتضى ذلك في نحو: أذهبت زيدًا فكان لا يجوز أن يقال: زيدًا أذهبت؛ لأنَّ أصله ذهب زيدٌ، ولا خلاف في جواز ذلك[3].

والمختار عندي هو القول بجواز التقديم؛ لأنّه مؤيدٌ بالسّماع الكثير والقياس، قال أبو حيان: «وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك، وقياسًا على الفضلات»[4]، والله أعلم بالصواب.

7. (ما) التعجبية نكرة تامة

المسألة فيها أربعة أقوال للنحويين:

أحدها: أنّها نكرة تامة بمعنى: شيء، وهو مذهب جمهور النحويين، ومنهم الخليل[5]، وسيبويه[6]، والأخفش (ت: 210هـ) في أحد أقواله[7]، والمبرد[8]، وابن السراج[9].

والثاني: أنَّها موصولة، وما بعدها صلة لها، والخبر محذوف، وهذا القول للأخفش، وهو المشهور عنه عند النّحويين[10]، ونسبه ابن بابشاذ إلى طائفة من الكوفيين[11].

والثالث: أنَّها نكرة موصوفة، وما بعدها صفة لها، والخبر محذوف، وهو القول الثالث للأخفش[12].

والرابع: أنَّها استفهامية دخلها معنى التَّعجب، وهو قول الفراء[13]، وابن درستويه[14]، ونسبه ابن مالك إلى الكوفيين[15].

حجة من قال إنّ (ما) نكرة تامة بمعنى: شيء: أنَّ التعجب يناسبه الإبهام؛ لاقتضاء التَّعجب خفاء السبب، والإبهامُ يناسبه الخفاء، ولذلك عدلوا فيه إلى (ما)؛ لأنَّها أشد إبهامًا من غيرها، فالقول بأنّها نكرة تامة قولٌ مناسب للإبهام الحاصل في التّعجب[16].

وحجة القول إنّها موصولة بما بعدها، أو موصوفة بما بعدها، والخبر محذوف: أنّها لم تأتِ في الخبر إلا كذلك[17].

وحجة القول إنّها استفهامية دخلها معنى التّعجب: أنَّ التّعجب فيه إبهام، وذلك أنَّ التّعجب إنّما يكون فيما جاوز الحدَّ المعروف، وخرج عن العادة، وصار كأنّه لا يُبلَغ وصفه، ولا يُوقَف على كنهه، فقولك: (ما أحسن زيدًا) في المعنى كقولك: (أيُّ رجلٍ زيدٌ؟)، وقد أجمعوا على أنَّ (أيًّا) هنا استفهام دخله معنى التعجب[18].

واختار ابن نصير الميداني القول إنّ (ما) نكرة تامة؛ فقد ذكر قولين في المسألة: قول الجمهور وهو أنّها نكرة تامة، وقولَ الأخفش، وهو أنّها

(1) البيت من الطويل، وينظر في: ابن مالك، شرح التسهيل (2/ 389)، وابن مالك، شرح الكافية الشافية (2/ 777).
(2) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 94 أ).
(3) المصدر السابق (ل 94 أ).
(4) أبو حيان، ارتشاف الضرب من كلام العرب (4/ 1634)، وللمزيد من الشواهد ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (9/ 264).
(5) سيبويه، الكتاب (1/ 72).
(6) سيبويه، الكتاب (1/ 72).
(7) أبو حيان، ارتشاف الضرب من كلام العرب (4/ 2065).
(8) المبرد، المقتضب (4/ 177).
(9) ابن السراج، الأصول في النحو (1/ 166).
(10) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (1/ 356).
(11) ابن بابشاذ، شرح الجمل «مخطوط برقم (426/ ف)»، (1/ ل 87 ب).
(12) أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ص (136).
(13) الفراء، معاني القرآن (1/ 103).
(14) أبو حيان، ارتشاف الضرب من كلام العرب (4/ 2065).
(15) ابن مالك، شرح التسهيل (3/ 31)
(16) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص (283)، وابن مالك، شرح التسهيل (3/ 31)، والكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص (140)، وأبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ص(136).
(17) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص(283)، وابن مالك، شرح التسهيل (3/ 31).
(18) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص (283)، وابن مالك، شرح التسهيل (3/ 31)، والكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص (140)، وأبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ص(136).

موصولة، ثم صرّح بتصحيح قول الجمهور فقال: «فليعلم أيضا أنّ (ما) في (ما أفعله) اسمٌ نكرة بمعنى: شيء عند الجمهور، واختاره سيبويه، وقال الأخفش: هي موصولة بمعنى: الذي، والصحيح أنّها نكرة.. وتعيَّنَ جعلها نكرةً مبتدأ، وما بعدها خبر»[1].

واحتجَّ لاختياره «بأنّ موضوع التّعجب على الإبهام من حيث إنّه إذا ظهر السبب بطل العجب، وإذ ذاك فقد تعين تنكيرها»[2].

وأجاب عن اعتراض للأخفش مفاده أنّ جعل (ما) نكرة يقتضي الإبهام فيها، فتطلب إذ ذاك إيضاحًا، أجاب ابن نصير: «نعم، إذ هي مقتضية ذلك، ولكنّها مُخصّصَة بمعنى التعجب، وهو الاستعظام، إذ التقدير: شيء عظيم أحسن زيدًا، ولهذا ساغ الابتداء بها»[3].

وبيَّنَ وجه فساد قول الأخفش فقال: «ولو جُعلت موصولة كما زعم لكانت مخالفة لموضوع التعجب؛ إذ موضوعه الإبهام كما تقرر، والموصولُ مُخصّص بصلته لا مخبر بها عنه؛ إذ هي منه بمنزلة باقي حروف الكلمة، وإذ ذاك فتطلب خبرًا، ويحتاج إلى تقديره مضمرًا وجوبًا بأمر، أو سبب، أو شيء، ولا سبيل إلى وجوب حذف خبر الموصول ما لم يكن عَلَمًا، وثَمَّ قرينة تدل على حذفه.. فقد تبين من ثَمَّ فساد القول بأنّها موصولة، وتعين جعلها نكرة مبتدأ، وما بعدها خبر»[4].

ولما كان القول بأنَّ (ما) بمعنى الاستعظام يقتضي أن تكون (ما) موصوفة، وهذا يعني أنّها مخصصة، والتخصيص ينافي الإبهام الذي هو موضوع التعجب، أجاب ابن نصير بأنَّ الوصف هنا مقدرٌ، وليس مستقلاً برأسه بعدها، فكان المخصِّص لها معنى وُضعت له، وهو التعجب، فاغتفر إذ ذاك تخصيصها به، ولا يخفى أنّ تخصيص الموصول بصلته ليس كذلك[5].

والمختار عندي أنَّ (ما) نكرة تامة بمعنى: شيء؛ لوجود المناسبة في المعنى بين التنكير والإبهام الذي هو غرض التعجب، وهذه المناسبة هي دلالتها على العموم.

وأما القول إنّها موصولة، أو موصوفة، والخبر محذوف؛ لعدم ورود (ما) نكرة تامة في الخبر فمردود بأنَّ (ما) جاءت في الكلام تامة، كما في قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[6]، وفي قول العرب: «غسلته غَسلاً نعمّا»[7]، ثم إنَّ القول إنّها موصولةٌ أو موصوفةٌ يقتضي حذفًا وتقديرًا للخبر، والخبر إنما يسوغ حذفه إذا كان في اللفظ ما يدل عليه، ولا دليل ههنا، فلا يسوغ الحذف.

وأما القول إنّها استفهامية فمردود بأنّ الاستفهام المشوب بتعجب لا يليه غالبًا إلا الأسماء، كقوله تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ. مَا الْقَارِعَةُ﴾[8]، و(ما) المشار إليها مخصوصة بالأفعال، ثم إنّ معنى التعجب في قولنا: (ما أحسنه) أمرٌ مجمع عليه، وكونُه مشوبًا بالاستفهام زيادةٌ لا دليل عليها، والله أعلم بالصَّواب.

8. (أفعل) في صيغة التعجب: (ما أفعله) فعلٌ:

المسألة فيها قولان للنَّحويين:

أحدهما: أنّها فعلٌ، وهو قول البصريين[9] ومنهم الخليل، وسيبويه[10] والمبرد[11]، ونُسب إلى الكسائي، وهشام (ت:209هـ) من الكوفيين[12].

والثاني: أنّها اسمٌ، وهو قول الفراء[13]، وتبعه الخوارزمي (ت: 617هـ)[14]، ونسبه بعض النحاة[15] -ومنهم ابن نصير الميداني[16]- إلى الكوفيين جميعًا، ولم يستثنوا الكسائي، ولا هشامًا، فلعل لهما قولين في المسألة.

حجة البصريين على فعلية (أفعل): دخول نون الوقاية عليه إذا اتصل بياء المتكلم، وأنَّه مفتوح الآخر، ولولا أنَّه فعل ماضٍ لم يكن لبنائه على

(1) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 101 أ).
(2) المصدر السابق (ل 101 أ).
(3) المصدر السابق (ل 101 أ).
(4) المصد السابق (ل 101 أ).
(5) المصدر السابق (ل 101 أ).

(6) سورة البقرة، من الآية (271).
(7) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص (284).
(8) سورة القارعة، الآيتان (1 – 2).
(9) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري (2/ 381).
(10) سيبويه، الكتاب (1/ 72).
(11) المبرد، المقتضب (4/ 177).
(12) أبو حيان، ارتشاف الضرب من كلام العرب (4/ 2065)، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح (3/ 396).
(13) السيرافي، شرح الكتاب (1/ 355).
(14) الخوارزمي، التخمير شرح المفصل (3/ 325).
(15) الواسطي، شرح اللمع، ص (179).
(16) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 102 أ).

الفتح وجه؛ لأنّه لو كان اسمًا لارتفع؛ لكونه خبرًا لـ (ما) على كلا المذهبين، فلما لزم الفتح دلَّ على أنّه فعلٌ، ثم إنّه يَنصب المعارف والنكرات، و(أفعل) إذا كان اسمًا لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز، نحو قولك: (زيد أكبر منك سنًّا)[1].

وحجة الكوفيين على اسمية (أفعل) أنّه جامد لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف؛ لأنّ التصرف من خصائص الأفعال، فلمّا لم يتصرف دلّ على أنّه اسمٌ، ثم إنّه يدخله التصغير، وهو من خصائص الأسماء كقولهم: (ما أحيسنه)[2].

واختار ابن نصير الميداني قول البصريين إن (أفعل) فعل؛ فذكر القولين في المسألة بأدلتهما، ثم أجاب عن حجة الكوفيين بما يضعفها، ويرجّح عنده قول البصريين[3].

واحتج لاختياره بما احتج به البصريون[4].

وأما حجة الكوفيين فقد أجاب عنها ابن نصير الميداني بقوله: «وأما احتجاجهم بالتصغير فيرده أنا نقول: لما كان أفعل التعجب شبيهًا بأفعل التفضيل من حيث اتحادهما في اللفظ -وأفعل التفضيل اسم- وسع لأفعل التعجب في الحمل عليه، والشيء إذا خرج عن بابه حمل على ما نقل إليه، وأمّا احتجاجهم بالجمود فيرده أنا نقول ليس الجمود بقاصر على الأسماء بل قد يوجد في أفعال كثيرة كـ (نعم) و (بئس) و (عسى) و (ليس)، وحيث كان الجمود يعتري الأفعال أيضًا فلا حجة على إخراج أفعل التعجب عن الفعلية»[5].

والمختار عندي هو القول بفعليّتها لما ذكر من الأدلة، وأما حجة الكوفيين على اسمية أفعل فقد تقدم جواب ابن نصير الميداني عنها بما يضعفها ويرجح القول بفعليتها، والله أعلم بالصّواب.

(1) السيرافي، شرح الكتاب (1/ 355)، وابن الأنباري، الإنصاف (1/ 126)، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص (286)، والزبيديّ، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ص (118).
(2) السيرافي، شرح الكتاب (1/ 355)، وابن الأنباري، الإنصاف (1/ 126).
(3) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 102 أ).
(4) المصدر السابق (ل 102 أ).
(5) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 102 أ).

9. الفعل في صيغة (أفعل به) لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب

المسألة فيها قولان للنحويين:

أحدهما: أنّ الفعل في صيغة (أفعل به) لفظه لفظ الأمر، ومعناه التعجب، وهو قول جمهور البصريين[6]، وبه قال أبو البركات الأنباري (ت: 577هـ)[7]، وابن خروف[8]، والعكبري[9].

والثاني: أنّ الفعل في صيغة (أفعل به) أمر حقيقة، بمعنى أنّه أمر باستدعاء التّعجب من المخاطب مسندًا إلى ضميره، وهو قول الفراء[10]، والأخفش[11]، والزجاج (ت: 311هـ)[12]، والزمخشري (ت: 538هـ)[13].

ونسب أبو حيان[14]، وابن نصير الميداني[15] القول الثاني إلى ابن خروف، وهذه النسبة خلاف ما صرح به ابن خروف في شرح الجمل حيث قال: «وقولهم: (أفعل به) لفظه لفظ الأمر، ومعناه التعجب، والجار والمجرور هو الفاعل، ولا ضمير في الفعل»[16].

وعلى القول الأول: الجار والمجرور في موضع الفاعل، ولا ضمير في الفعل، **وعلى القول الثاني**: الفاعل مضمر، والجار والمجرور في موضع نصب[17].

حجة القول الأول: أنّه لو كان أمرًا لاختَلَف مع المذكر، والمؤنث، والتثنية، والجمع، بل يقال: يا زيد أحسن بهند، ويا زيدان أحسن بهند، ويا زيدون أحسن بهند، فلو لم يكن معناه: ما أحسن هندًا، فينقل من الأمر إلى التعجب لوجب بروز الضمير على حسب من هو له، ثم إنّه لا يجزم جوابًا، ولا ينصب بعد الفاء، نحو: أحسن بزيد يكرمُك، وأحسن بزيد فيكرمُك، ولو كان أمرًا لم يمتنع ذلك، وأيضًا فإنّه لو كان أمرًا لاعتلّ، نحو:

(6) أبو حيان، التذييل والتكميل (10/ 186).
(7) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص (122).
(8) ابن خروف، شرح جمل الزجاجي (2/ 584).
(9) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 202).
(10) أبو حيان، ارتشاف الضرب من كلام العرب (4/ 2067).
(11) ابن فلاح، المغني في النحو، ص (1224).
(12) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 202).
(13) الزمخشري، المفصل في علم اللغة، ص (330).
(14) أبو حيان، ارتشاف الضرب من كلام العرب (4/ 2067).
(15) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 102 أ).
(16) ابن خروف، شرح جمل الزجاجي (2/ 584).
(17) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 203).

أقوم بزيد، وأبيع به، وإنما صحّ؛ لأنّه في معنى: ما أقومه، وما أبيعه[1].

وحجة القول الثاني: أنّه إخراج اللّفظ عن حقيقته إلى مجازه، مع إمكان حمله على حقيقته، ثم إنّه يؤدّي إلى زيادة الباء مع المرفوع، وهو قليلٌ، وما صرنا إليه زيادة الباء مع المنصوب، وهو كثير[2].

واختار ابن نصير الميداني قول جمهور البصريين، وهو أنّ الفعل في صيغة (أفعل به) لفظه لفظ الأمر، ومعناه التعجب؛ فقال: «وأما أفعل به فإنه لفظة أمر وتعجب، وليس بأمر حقيقة، وهذا هو الصحيح، وحكي عن الزجاج أنّه أمر حقيقة»[3].

وضعف القول إنّه أمر حقيقة بأمور فقال: «وهو ضعيف لأوجه منها: أنّ الأمر طلب إيقاع الفعل، والتعجب لا يكون إلا من أمر قد وجد، ومنها: أنّ لفظه يكون بلفظ الإفراد مع المفرد، والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث، والأمر ليس كذلك، ومنها أنّه لو كان أمرًا لكان المتكلم آمرًا بالتعجب، ولم يكن متعجبًا كما لم يكن الآمر بالدعاء والحلف، داعيًا ولا حالفًا»[4].

والراجح عندي هو قول جمهور البصريين، وهو أنّ الفعل في صيغة (أفعل به) لفظه لفظ الأمر ومعناه التّعجب؛ لسلامته مما يرد على القول الثاني من الإشكالات التي ذكرها ابن نصير الميداني، وغيره[5]، والله أعلم بالصّواب.

10. الأمر بصيغة (افعل) مبني

المسألة فيها قولان للنحويين:

أحدهما: أنّه مبنيّ، وهو قول البصريين[6]، ومنهم: سيبويه[7]، والمبرد[8].

والثاني: أنّه معرب مجزوم بلام مقدرة، وهو قول الكوفيين[9]، ومنهم: الفراء[10]، وأبو بكر الأنباري (ت: 327هـ)[11]، واختاره المالقي[12].

حجة القول بالبناء: أنّ الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال لمشابهةٍ ما بالأسماء، فكان باقيًا على أصله في البناء، ثم إنَّ الإجماع حاصل على أنّ ما كان على وزن (فَعَالِ) من أسماء الأفعال كـ (نزال) مبني؛ لأنّه ناب عن فعل الأمر، والمشبّه كالمشبّه به، فثبت أنّه مبني[13].

واحتج من قال بالإعراب بأمور من أهمها: أنّ الأصل في الأمر للمواجَهِ في نحو (افعل) أن يكون باللام نحو (لِتَفْعل) كالأمر للغائب، إلا أنّه لما كثر استعمال الأمر للمواجَهِ في كلامهم استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال؛ فحذفوها مع حرف المضارعة للتخفيف، وذلك لا يكون مزيلاً لها عن أصلها، ولا مبطلاً لعملها، ثم إنّه تُحذف منه النونُ إذا أخذ من الأمثلة الخمسة، وحروفُ العلة، وهذه لا يحذفها إلا الجازم؛ لأنَّ البناء ليس له قوة حذف الحرف[14].

واختار ابن نصير الميداني القول إنَّ الأمر بصيغة (افعل) مبنيّ، فقال: «ومنها ما قد اختُلف في بنائه -والصّحيح أنّه مبنيّ- وهو الأمر»[15].

واحتج ابن نصير الميداني على بناء الأمر بأنّ الفعل المضارع إنما استحق أن يعرب لشبهه بالاسم في كونه يوصف به، وأما الأمر فلا يوصف به كما يوصف بالاسم حتى يعطى منزلة الاسم التي هي الإعراب، فلما لم يعط رتبة الاسم التي هي الإعراب؛ لعدم شبهه به، لم يبق له سوى البناء[16].

والمختار عندي هو أنّ الأمر بصيغة (افعل) فعل قائم بذاته، وليس مقتطعًا من المضارع؛ لأنّ هذه الصيغة مطردة في الاستعمال، والأصل في الكلمات

(1) ابن فلاح، المغني في النحو، ص (1224).
(2) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (2/ 102).
(3) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 102 أ).
(4) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 102 أ).
(5) ابن مالك، شرح التسهيل (3/ 33 – 34)، وأبو حيان، التذييل والتكميل (10/ 190).
(6) ابن الأنباري، الإنصاف (2/ 524).
(7) سيبويه، الكتاب (1/ 17).
(8) المبرد، المقتضب (2/ 3 – 4).
(9) ابن الأنباري، الإنصاف (2/ 524).
(10) الفراء، معاني القرآن (1/ 469).
(11) الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال، ص (18).
(12) المالقي، رصف المباني (303).
(13) ابن الأنباري، الإنصاف (2/ 524 – 534)، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص (154).
(14) ابن الأنباري، الإنصاف (2/ 524 – 534)، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص (154).
(15) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 156 أ).
(16) المصدر السابق (ل 156 ب).

الاستقلال، ولا يُدعى خلافَ ذلك إلا بدليل، ولا دليل هنا على الاقتطاع؛ لأنّ المقتطع منه المدعى -لِتَفعل- قليلٌ في واقع اللغة لا توضع عليه الأبواب، ولأنّ في صيغة (لِتَفعل) على قلتها دلالةٌ ليست في صيغة (افعل)، وهي التوكيد بسبب اللام، وادعاء حذفها ينافي الغرض من ذكرها، فدلّ ذلك على أنّ هذه الصيغة مخلِّصةٌ للاستقبال بنفسها، فهي أصل قائم بنفسه.

فإذا تقرر ذلك فالحكم عليه بالبناء هو الأظهر؛ لأنّ الأصل في الأفعال البناء، والمعرب منها إنما أعرب لمشابهته الاسم، وأما تغير آخر الأمر من سكون وغيره فلا ينافي البناء؛ لأنّ هذا التغير ليس لعامل حتى يحكم بإعرابه، فمَثَلُه كمثل الفعل الماضي عندما يتغير آخره بسبب اتصاله بالواو، أو بضمير رفع متحرك، وهو مبنيٌ لا أعلم في بنائه خلافًا، والله أعلم بالصّواب.

11. جواز بناء وإعراب الظروف المبهمة المحمولة على (إذ) و (إذا) إذا أضيفت إلى جملة اسمية أو صدرها مضارع

المسألة فيها قولان للنحويين:

أحدهما: جواز البناء والإعراب، وهو قول الكوفيين[1]، واختاره أبو علي الفارسي[2]، وابن مالك[3].

والثاني: وجوب الإعراب، وهو المنقول والمشهور عن البصريين[4]، وذكر ابن نصير الميداني أن مذهب البصريين وجوب البناء فقال: «وذهب البصريون إلى وجوب البناء حين سبق الظرف جملة اسمية أو مصدرة بمضارع، ويرد ذلك ورود الإعراب في القرآن، وكون أكثر القراء عليه»[5].

وما نقله ابن نصير مذكور في بعض كتب البصريين فقد قال أبو حيان: «وقد وقع في بعض تصانيف أصحابنا أنه يتحتم فيه البناء، وهذا قول لم يذهب إليه أحد، فهو وهم»[6].

حجة جواز البناء كثرة مجيء السماع به[7] ومنه قول الشاعر[8]:

الضاربون عميرًا عن بيوتهم
بالتل يومَ عميرٌ ظالم عادي

وقول الشاعر[9]:

دعاني ولم أهجر ولو ظنّ لم ألم
على حينَ لا بدو ملام ولا حضر

وقول الشاعر[10]:

تذكر ما تذكر من سليمى
على حينَ التواصل غير دانِ

هكذا نقلت هذه الأبيات بالفتح على البناء[11].

وحجة وجوب الإعراب: «عدم السماع الذي يقاس على مثله، فإن ما ذكر من الأبيات محتمل لغير البناء، وما في الشعر نادر محفوظ، وأكثره لم يقع عليه القدماء مع شدة بحثهم»[12].

واختار ابن نصير الميداني قول الكوفيين وهو جواز البناء والإعراب فقال: «وهذا القسم الجاري مجرى إذ فيما ذكر يخير فيه بين الإعراب والبناء، ويختار حين سبقه جملة اسمية أو صدرها مضارع الإعراب، وهذا مذهب الكوفيين واختاره جماعة منهم الفارسي وابن مالك.. وذهب البصريون إلى وجوب البناء حين سبق الظرف جملة اسمية أو مصدرة بمضارع، ويرد ذلك ورود الإعراب في القرآن، وكون أكثر القراء عليه»[13].

واحتج لاختياره[14] بقوله تعالى: ﴿هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[15]، بفتح (يوم) ورفعه[16]،

(1) ابن السراج، الأصول في النحو (2/ 11)، وابن مالك، شرح التسهيل (3/ 255).
(2) في: ابن الناظم، شرح الألفية، ص (394).
(3) ابن مالك، شرح التسهيل (3/ 255).
(4) ابن مالك، شرح التسهيل (3/ 255)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب من كلام العرب (4/ 1828).
(5) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 149 أ- ب).
(6) أبو حيان، البحر المحيط (7/ 455 – 456).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (7/ 3231).
(8) هو: عمير بن شيم القطامي، البيت في: المبرد، المقتضب (4/ 145)، وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (1/ 132).
(9) هو أسد بن عنقاء الفزاري، ينظر البيت في: ابن مالك، شرح التسهيل (3/ 256)، السَّلسيلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل (2/ 716).
(10) لم أقف على قائله، ينظر البيت في: ابن مالك، شرح التسهيل (3/ 256).
(11) ابن مالك، شرح التسهيل (3/ 256).
(12) الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (4/ 83).
(13) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 149 أ – ب).
(14) المصدر السابق (ل 149 أ – ب).
15() سورة المائدة، من الآية (119).
16() الفتح قراءة نافع، والرفع قراءة بقية السبعة. ابن الباذش،

وقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ لاَ تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئًا ﴾[1]، بفتح (يوم)، ورفعه[2].

والمختار عندي هو جواز الإعراب والبناء لكثرة شواهد البناء في ذلك، وما ثبت سماعًا وكثُر وجب قبولُه، والله أعلم بالصّواب.

12. مراتب المشار إليه ثلاث: قريبة ومتوسطة وبعيدة

للنّحويين في مراتب المشار إليه قولان:

أحدهما: أنّ مراتب المشار إليه ثلاث: قريبة، ومتوسطة، وبعيدة، فللمجرد من أسماء الإشارة للقريبة (ذا)، وذو الكاف للمتوسطة (ذاك) وما فيه الكاف واللام للبعيدة (ذلك)، وهو قول أكثر النّحويين[3]، واختاره الجزولي (ت: 605هـ)[4]، وابن فلاح اليمني[5]، وأبو حيان[6]، وابن جمعة الموصلي[7].

والثاني: أنّ مراتب المشار إليه اثنتان: قريبة وبعيدة، ولا ثالث لهما، وهذا هو الظّاهر من كلام سيبويه[8]، والمبرد[9]، وصحّحه ابن مالك، وجعله الظّاهر من كلام المتقدّمين، ودلّل على صحته بخمسة أمورٍ منها: أنّ المشار إليه شبيه بالمنادى، والنحويون مجمعون على أنَّ المنادى ليس له إلا مرتبتان، فليقتصر في المشار إليه على مرتبتين؛ إلحاقًا للنّظير بالنظير[10].

واختار ابن نصير الميداني القول إنّ مراتب المشار إليه ثلاث: قريبة ومتوسطة وبعيدة، وعلّل اختياره بعدم وجود مانع يمنع ذلك فقال: «وفي الجملة لا يخلو المشار إليه من أن يكون قريبًا، أو بعيدًا، أو متوسطًا، خلافًا لمن ادّعى عدم إمكان كونه من وسطه؛ إذ لا مانع من ذلك»[11].

والمختار عندي أنّ مراتب المشار إليه محصورة في مرتبتين: قريبة وبعيدة؛ وذلك لما ذكره ابن مالك من الحجج[12]، وأقواها -كما قال المراديّ[13]- أنّ ترك اللام لغة تميم، والإتيان بها لغة أهل الحجاز، فلو كانت المراتب ثلاثًا للزم أنَّ التميميين لا يشيرون إلى البعيد، والحجازيين لا يشيرون إلى المتوسط، فليس للمشار إليه غير مرتبتين، والله أعلم بالصّواب.

13. المصدر أصل للفعل

المسألة فيها قولان للنحويين:

أحدهما: أنَّ المصدر أصل للفعل، وهو قول البصريين[14].

والثاني: أنّ الفعل أصل للمصدر، وهو قول الكوفيين[15].

حجة البصريين: أنّ المصدر يدل على الحدث فقط، والفعل يدل على الحدث والزمان، وما يدل على معنى واحد كالمفرد، وما يدل على معنيين كالمركب، والمفرد قبل المركب، ثم إنّ المصدر جنس يقع على القليل والكثير، والماضي والمستقبل، فهو كالعموم، والفعل يختص بزمان معين، والعام قبل الخاص[16].

وحجة الكوفيين: أنّ الفعل يعمل في المصدر، والعامل قبل المعمول[17].

واختار ابن نصير الميداني القول إن المصدر أصل للفعل فقال: «اختلف في هل المصدر أصل للفعل أو الفعل أصل له على قولين: أحدهما -وهو الصحيح- وذهب إليه البصريون أن المصدر الأصل»[18].

الإقناع في القراءات السبع (2/ 637).

(1) سورة الانفطار، من الآية (19).

(2) الرفع قراءة ابن كثير وأبي عمرو، والفتح قراءة بقية السبعة. ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع (2/ 806).

(3) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (1/ 261).

(4) الجزولي، المقدمة الجزولية، ص (68).

(5) ضائحي، المغني في النحو لابن فلاح اليمني دراسة وتحقيقًا «القسم الأخير منه من باب المبنيات إلى نهاية الكتاب» (1/ 108).

(6) أبو حيان، التذييل والتكميل (3/ 191).

(7) الموصلي، شرح كافية ابن الحاجب (1/ 339).

(8) سيبويه، الكتاب (2/ 78).

(9) المبرد، المقتضب (4/ 277 – 278).

(10) ابن مالك، شرح التسهيل (1/ 242).

(11) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 166 ب).

(12) ابن مالك، شرح التسهيل (1/ 242).

(13) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (1/ 410).

(14) ابن الأنباري، الإنصاف (1/ 235).

(15) المصدر السابق (1/ 235)، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص (143).

(16) ابن الأنباري، الإنصاف (1/ 235)، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 260)، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص (143).

(17) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 260).

(18) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 126 ب).

واحتج لاختياره بأمور من أهمها[1]:

أولاً: كون المصدر اسمًا، والاسم يُحدِث الفعل، ولم يكن المحدَث بأصل للمحدِث له.

ثانيًا: أنّ المصدر اسم، والاسم قد يستغنى به عن الفعل، بدليل أنّ الجملة المصدرة باسم لا تفتقر الإفادة بها إلى كون عجزها فعلاً، وإنما تحصل الإفادة بكونه اسمًا أيضًا كما جملة: زيدٌ قائمٌ، والفعل لا يستغنى به عن اسم يسند إليه؛ لكونه فاعلاً له أو ينوب عن فاعله عند عدم ذكره، لأنَّ الثمرة لا توجد دون أصل، وربما وجد الأصل دون ثمرة، والأفعال ثمرة المصدر إذ هي منه تجتبى.

ثالثًا: أنّ المصدر بمنزلة المفرد لدلالته على شيء واحد وهو الحدث، والفعل بمنزلة الاثنين؛ لدلالته على الحدث والزمان، ولا شك أنّ رتبة الواحد في العدد قبل الاثنين.

والمختار عندي هو ما اختاره ابن نصير، وهو أنَّ المصدر أصل للفعل؛ لما ذكره من الأدلة، ثم إنّ حجة الكوفيين ضعيفة من وجهين كما ذكر العكبريّ[2]:

أحدهما: أنَّ الاشتقاق يوجد من جهة المعاني والتصريف، لا من باب العامل والمعمول.

والثاني: أنّ الحرف يعمل في الاسم، وليس الحرف مشتقًّا من الاسم، وكذلك الفعل يعمل في الأعلام والأجناس التي ليست مصادر، ولا يقال: هي مشتقة منه، والله أعلم بالصّواب.

14. العامل في المفعول معه الفعلُ الذي قبله

المسألة فيها أربعة أقوال للنّحويين:

أحدها: أنَّ المفعول معه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، وهو قول أكثر البصريين[3]، ومنهم سيبويه[4].

والثاني: أنّه منصوب على الخلاف، وهو قول الكوفيين[5].

والثالث: أنّه منصوب بتقدير عامل، وهو قول الزجاج[6].

والرابع: أنّه منصوب بالواو، وهو قول الجرجاني (ت: 471هـ)[7].

حجة البصريين: أنّ العامل فيه هو الفعل؛ وذلك لأنّ الأصل في نحو قولهم: (استوى الماء والخشبة): مع الخشبة، إلا أنّهم أقاموا الواو مقام (مع) توسعًا في كلامهم، فقوي الفعل بالواو، فتعدى إلى الاسم فنصبه، كما قوي بالهمزة في قولك: أخرجت زيدًا، ونظير هذا نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية (إلا) نحو: قام القوم إلا زيدًا، فكذلك ههنا المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو[8].

وحجة الكوفيين: أنّه إذا قال: استوى الماء والخشبة، لا يحسن تكرير الفعل، فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة؛ لأنّ الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في (جاء زيد وعمرو) فقد خالف الثاني الأولَ، فانتصب على الخلاف[9].

وحجة الزجاج: أنّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو، فتعين تقدير عامل بعد الواو[10].

وأما حجة الجرجاني فقد قال أبو حيان: «شبهة الجرجاني –والله أعلم– أنه رآها مختصة بالاسم؛ إذ لا يقع الفعل بعدها»[11].

واختار ابن نصير الميداني القول إنّ العامل في المفعول معه هو الفعل فقال: «واختلاف في العامل فيه على قولين: أحدهما –وهو الصحيح– أنه الفعل، أو ما في معناه، والثاني: أنّه الواو»[12]. ولم يذكر قول الكوفيين والزّجاج في المسألة.

وضعف القول إنّه منصوب بالواو فقال: «والثاني: أنّه الواو، وليس بمرضي؛ لاقترانها بالفعل؛ إذ يلزم من جعل العمل لها إبطال عمل ما هو الأولى أن يعمل وهو الفعل، ولو أعملا معًا لاجتمع عاملان على معمول واحد، ولزم التنازع ثَمّ، وليس مقصودًا»[13].

(1) المصدر السابق (ل 126 ب).
(2) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 261).
(3) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص (200).
(4) سيبويه، الكتاب (1/ 297).
(5) ابن الأنباري، الإنصاف (1/ 248).
(6) رأيه في: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص (171).
(7) الجرجاني، الجمل في النحو، ص (76 – 77).
(8) ابن الأنباري، الإنصاف (1/ 248)، وأبو حيان، التذييل والتكميل (8/ 103).
(9) ابن الأنباري، الإنصاف (1/ 248)، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 279).
(10) ابن الأنباري، الإنصاف (1/ 248)، وأبو حيان، التذييل والتكميل (8/ 103).
(11) أبو حيان، التذييل والتكميل (8/ 104).
(12) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 122 ب).
(13) المصدر السابق (ل 123 أ).

والمختار عندي هو أنّ العامل في المفعول معه هو الفاعل الذي قبله بتوساط الواو؛ وذلك لضعف الأقوال الأخرى بما يأتي:

فأما قول الكوفيين إنّه منصوب على الخلاف فضعيف؛ من جهة أنهما إذا تخالفا فليس نصب الثاني على المخالفة بأولى من نصب الأول، ثم إنّ المخالفة موجودة في نحو: (قام زيد لا عمرو)، ولا ينتصب الثاني، فدلّ ذلك على بطلان تعليل النّصب بالمخالفة[1].

وأما قول الزجاج إنّه منصوب بعامل مقدر فضعيف؛ من جهة أنّ دعوى الإضمار على خلاف الأصل، فلا يصار إليه ما وجد عنه مندوحة[2].

وقول الزجاج: الفعل لا يعمل في مفعول وبينهما الواو، مجابٌ عنه بأنّ الفعل إنما يعمل بحسب الاقتضاء، وهذا الفعل يقتضي العمل بواسطة كـ (ضربت زيدًا وعمرًا)، فإنّ عمرًا منصوب بواسطة الواو[3].

وأما قول الجرجاني إنّه منصوب بالواو، فقد تقدّم تضعيف ابن نصير الميداني له، ويضاف عليه ما ذكره أبو حيان من أنّها لو كانت هي العلة للنّصب في الاسم لاتّصل بها ولم ينفصل، كما اتّصل بإنّ وأخواتها، وبأنّه حُكمٌ بلا نظير؛ لأنّه ما من حرف ينصب إلا وهو مشبّهٌ بالفعل، أو مشبّهٌ بما شُبّه بالفعل، وبأنّه لو كان كما زعم لم يُشترط في وجود النّصب تقدم فعل، أو ما جرى مجراه، فكان يقال: كلُّ رجل وضيعتَه، بالنّصب، وذلك لا يقال[4]، والله أعلم بالصّواب.

15. (سراويل): ممنوع من الصرف لأنّه اسم مفرد أعجمي

المسألة فيها قولان للنحويين:

أحدهما: أنّه ممنوع من الصرف؛ لأنّه مفرد أعجمي، حُمل على موازنه في العربية كمصابيح، فأجري مجراه، وهو قول سيبويه[5]، والزجاج (ت: 311هـ)[6]، والفارسي[7]، والأعلم الشنتمري[8].

والثاني: أنه عربي وهو جمع سروالة، وهي قطعة خرقة، قال الشاعر:

عليه من اللؤم سروالة
فليس يرق لمستعطف[9]

ولا ينصرف؛ لأنّه مسمّى جمع، وهذا القول نسبه ابن فلاح إلى المبرد[10]، ورأيُ المبرد في المقتضب هو رأي سيبويه أنّها اسم مفرد أعجمي[11]، إلا أنّه ذكر في موضع من المقتضب أنّ من العرب من يراها جمعًا واحدها سروالة[12]، فذكره على أنّه قول من الأقوال، ولم يأخذ به.

واختار ابن نصير الميداني القول إنّ سراويل: ممنوع من الصرف؛ لأنّه اسم مفرد أعجمي، فقال: «وسراويل، وقيل بإفراده على سروالة، والصَّحيح أنّه اسم مفرد أعجمي»[13].

والمختار عندي هو ما اختاره ابن نصير الميداني وهو أنّ سراويل: ممنوع من الصرف؛ لأنّه اسم مفرد أعجمي، فأمّا سروالة فهي لغة في السراويل وليست مفردًا له[14]، والمعنى يأبى أن تكون سروالة في البيت المستشهد به مفرد سراويل؛ لأنّ الشّاعر «ذكره في معرض الهجو، وليس يريد أنّ عليه من اللؤم قطعة، إنما يريد وصفه بتمام لبس اللؤم كما أنّ السراويل تمام اللباس»[15] فسروالة بمعنى سراويل في البيت، والله أعلم بالصّواب.

(1) ابن الأنباري، الإنصاف (1/ 250).
(2) النهاري، المغني في النحو لابن فلاح اليمني دراسة وتحقيق القسم الثاني منه من أول المنصوبات إلى نهاية باب التوابع (1/ 345 – 346).
(3) المصدر السابق (1/ 345 – 346).
(4) أبو حيان، التذييل والتكميل (8/ 105 – 106).
(5) سيبويه، الكتاب (3/ 229).

(6) الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص (64).
(7) الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (3/ 55).
(8) سلطان، الأعلم الشنتمري وآثاره مع تحقيق كتابه «النكت في تفسير كتاب سيبويه» (2/ 829).
(9) لم أقف على قائله، والبيت في: المبرد، المقتضب (3/ 346)، وسلطان، الأعلم الشنتمري وآثاره مع تحقيق كتابه «النكت في تفسير كتاب سيبويه» (2/ 829)، والبطليوسي، إصلاح الخلل، ص (272).
(10) النهاري، المغني في النحو لابن فلاح اليمني دراسة وتحقيق القسم الثاني منه من أول المنصوبات إلى نهاية باب التوابع (2/ 998).
(11) المبرد، المقتضب (3/ 326).
(12) المصدر السابق (3/ 345).
(13) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 153 أ).
(14) سلطان، الأعلم الشنتمري وآثاره مع تحقيق كتابه «النكت في تفسير كتاب سيبويه» (2/ 829)، وابن مالك، شرح الكافية الشافية (3/ 1501).
(15) النهاري، المغني في النحو لابن فلاح اليمني دراسة وتحقيق القسم الثاني منه من أول المنصوبات إلى نهاية باب التوابع (2/ 998).

16. الألف والهمزة حقيقتان مختلفتان

المسألة فيها قولان للنحويين:

أحدهما: أنّهما حقيقتان مختلفتان، وعليه فإنَّ حروف العربية تسعة وعشرون حرفًا، وهو قول جمهور النّحويين، ومنهم: الخليل[1]، وسيبويه[2]، وابن السراج[3]، وابن جني (ت: 392هـ)[4].

والثاني: أنَّ الألف هي الهمزة، وعليه فإنّ حروف العربية ثمانية وعشرون حرفًا بإسقاط الهمزة، وهو قول المبرد[5].

حجة الجمهور: أنَّ واضع أسماء حروف المعجم وضعها على أن يكون في أول الاسم لفظ الحرف المسمى بذلك الاسم، نحو (جيم) و (دال) (ياء) وأمثال ذلك، فالألف اسم للهمزة؛ لوجود الهمزة في أوله، فأما الألف التي هي مدة فلم يتمكن ذلك في اسمها؛ لأنّها ساكنة، ولا يبتدأ بساكن، فسميت ألفًا باسم أقرب الحروف إليها في المخرج، وهو الهمزة[6].

واحتُج للمبرد: بأنّ الهمزة لا صورة لها، إذ تصور بحروف المد واللين، والحروف يستدل عليها بصورها[7].

واختار ابن نصير الميداني القول إنّهما حقيقتان مختلفتان، فقال: «إن قيل: الألف تسمى حرفًا مع أنَّ تحملها للحركة متعذر، وهذا مخالف لما تقرر، فالجواب عنه أن يقال: ليس تعذرُ تحملِه الحركةَ مانعًا من تسميته حرفًا؛ إذ إنّما تعذرت حركته ليفرق بسهولته.. بينه وبين الهمزة، هذا هو الصواب، وهو خلاف مذهب المبرد فإنه زعم اتحادهما ماهيةً»[8].

واحتج لاختياره فقال: «الذي يدل على انفراد كل من الهمزة والألف تسميةً أنّ الألف تبدل من الهمزة في نحو: آدم، إذ الأصل فيه همزتان، أبدلت ثانيتهما ألف تخفيفًا؛ إذ لو كانت إياها لما أبدلت منها؛ إذ الشيء لا يبدل من نفسه»[9].

وذكر حجةً أخرى للمبرد، وأجاب عنها بما يضعفها فقال: «وهو خلاف مذهب المبرد فإنّه زعم اتحادهما ماهيةً، محتجًّا بوجود اسم كل حرف في أوله، وكون أول الاسم همزة، ولا حجة في ذلك؛ بدليل أنّ أول اسم الهمزة: ها، ولا قائل بأنّ الهاء هي الهمزة».

والمختار عندي هو أنَّ الألف والهمزة حقيقتان مختلفتان؛ لما ذكره ابن عصفور من أنَّ الهمزة لو لم تكن حرفًا لكان (أخذ)، و (أكل)، وأمثالهما على حرفين خاصة؛ لأنّ الهمزة ليست عند المبرد حرفًا، وذلك باطلٌ؛ لأنّه أقل أصول الكلمة ثلاثة أحرف: فاء وعين ولام[10].

فأمّا عدم استقرار صورتها على حال واحدة فسبب ذلك -كما ذكر ابن عصفور- أنّها كتبت على حسب تسهيلها، ولولا ذلك لكانت على صورة واحدة، وهي الألف، ومما يدل على ذلك أنَّ الموضع الذي لا تسهل فيه تكتب فيه ألفًا بأي حركة تحركت، وذلك إذا كانت أولاً، نحو: (أحمد)، و(أُبلم)، و (إثمد)[11]، والله أعلم بالصواب.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على النبي الأمين، الذي بلغ الأمانة، وأدى الرسالة، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

ففي ختام هذا البحث العلمي أبرز أهم النتائج التي توصلت إليها:

- **التمهيد:** بينت فيه حياة ابن نصير الميداني، وانتهيت إلى أنّ ابن نصير لم يأخذ حظًّا وافرًا من الشهرة التاريخية؛ فقد ضنت كتب التاريخ والتراجم بذكر سيرته، ولم تبرز دوره في الحياة العامة إلا في النزر اليسير من الحالات.

- **الدراسة:** درست فيها اختيارات ابن نصير الميداني وانتهيت إلى أنّ الخصائص المنهجية لاختيارات ابن نصير الميداني تكمن في الآتي:

أولاً: الاحتجاج بالقراءات القرآنية: ومن ذلك أنه احتج لجواز بناء وإعراب الظرف المضاف إلى الجملة بقوله تعالى: ﴿هَـٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ

(1) الخليل، العين (1/ 57).
(2) سيبويه، الكتاب (4/ 431).
(3) ابن السراج، الأصول في النحو (3/ 399).
(4) ابن جني، سر صناعة الإعراب (1/ 43).
(5) المبرد، المقتضب (1/ 328).
(6) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (2/ 664).
(7) ابن جني، سر صناعة الإعراب (1/ 43)، وضائحي، المغني في النحو لابن فلاح اليمني دراسة وتحقيقًا «القسم الأخير منه من باب المبنيات إلى نهاية الكتاب» (3/ 2396).
(8) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 181 أ).
(9) المصدر السابق (ل 181 أ).
(10) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (2/ 664).
(11) المصدر السابق (2/ 664).

صِدْقُهُمْ ﴾[1] بفتح (يوم) ورفعه[2]، وقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ لاَ تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئًا ﴾[3]، بفتح (يوم)، ورفعه[4].

ثانيًا: الاحتجاج بالقواعد العامة في الدرس النّحوي، ومن هذه القواعد:

- «ليس بجائز عندهم الرجوع في الشيء عن أصله إلى سواه»[5].
- «أنّ الأصل في كلامهم العدول عن متكلّف فيه إلى غيره»[6].

ثالثًا: التعليل، وأعني به الاحتجاج بالعلل العقلية، ومنه أنه اختار القول إن المصدر أصل للفعل واحتج بأنّ المصدر بمنزلة المفرد لدلالته على شيء واحد وهو الحدث، والفعل بمنزلة الاثنين؛ لدلالته على الحدث والزمان، ولا شك أنّ رتبة الواحد في العدد قبل الاثنين.

رابعًا: النقد والمناقشة، يدل على ذلك نقده للأقوال والحجج المخالفة لرأيه، ومنه أنه ضعف القول إنّ المفعول معه منصوب بالواو فقال: «والثاني: أنّه الواو، وليس بمرضي؛ لاقترانها بالفعل؛ إذ يلزم من جعل العمل لها إبطال عمل ما هو الأولى أن يعمل وهو الفعل، ولو أعملا معًا لاجتمع عاملان على معمول واحد، ولزم التنازع ثَمّ، وليس مقصودًا»[7].

خامسًا: اتجاهه البصريّ، ويدل عليه أمران:

أولاً: أنّ منهج ابن نصير الميداني في السماع والقياس هو منهج البصريين، فهو يرى أنّ السماع النادر لا يقاس عليه، ويدل على ذلك قوله: «والنادر لا حكم له فيحكى، ولا يقاس عليه»[8]، وهذا المنهج في القياس هو منهج البصريين.

ثانيًا: ميله في الآراء الفرعية إلى المذهب البصري، وآراء أئمة البصريين، فقد وافقهم في ثلاثة عشر قولاً من أصل ستة عشر قولاً، وخالفهم في ثلاثة أقوال وافق فيها الكوفيين، وهي إعمال إنْ عمل ليس، وأنَّ الخبر الجامد المؤول بالمشتق لا يتحمل الضمير، وجواز بناء وإعراب الظروف المبهمة إذا أضيفت إلى جملة اسمية أو فعلية صدرها مضارع.

سادسًا: عدم التعصب، ويدل على ذلك بوضوح اختياره مذهب الكوفيين في المسائل الثلاث المتقدمة مع أنّه بصريّ الاتجاه .

هذه أهم النتائج التي أرشد إليها البحث، وأحمد الله تعالى على تيسيره وتوفيقه وعونه، وامتنانه، فهو صاحب الفضل أولاً وآخرًا.

المراجع

ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله. تحقيق: قدارة، فخر صالح. 1415هـ. أسرار العربية. الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان.

ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله. تحقيق: عبدالحميد، محمد محيي الدين. 1415هـ. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. بدون رقم الطبعة، دار الفكر، بيروت، لبنان.

ابن الباذش، أحمد بن علي. تحقيق: المزيدي، أحمد فريد. 1419هـ. الإقناع في القراءات السبع. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الدويني. تحقيق: محمد، إبراهيم. 1425هـ. الإيضاح في شرح المفصل. الطبعة الأولى، دار سعد الدين، دمشق، سوريا.

ابن الخباز، أحمد بن الحسين. تحقيق: دياب، فايز زكي محمد. 1423هـ. توجيه اللمع. الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة، مصر.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. تحقيق: الفتلي، عبدالحسين. 1405هـ/ 1985م. الأصول في النحو. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسين العلوي. تحقيق: الطناحي، محمود محمد. 1413هـ/ 1992م. أمالي ابن الشجري. الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، مصر.

ابن العماد، شهاب الدين أبو الفلاح عبدالحي بن أحمد ابن محمد العكري الحنبلي. تحقيق: عطا، مصطفى عبدالقادر. 1419هـ. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

---

(1) سورة المائدة، من الآية (119).
(2) الفتح قراءة نافع، والرفع قراءة بقية السبعة. ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع (2/ 637).
(3) سورة الانفطار، من الآية (19).
(4) الرفع قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، والفتح قراءة بقية السبعة. ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع (2/ 806).
(5) مسألة (4).
(6) مسألة (5).
(7) مسألة (10)، وينظر: مسألة (12) و (15) و (16).
(8) مسألة (11).

ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك الطائي الجياني. تحقيق: محمد، عبدالحميد السيد. 1415هـ. شرح ألفية ابن مالك. بدون رقم الطبعة، دار الجيل، بيروت، لبنان.

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد. د.ت. شرح الجمل «مخطوط برقم (426/ ف)». المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. تحقيق: المؤمن، حامد. 1405هـ. اللمع في العربية. الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. تحقيق: النجار، محمد علي. 1331هـ. الخصائص. الطبعة الثانية، دار الهدى، بيروت، لبنان.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. تحقيق: هنداوي، حسن. 1405هـ. سر صناعة الإعراب. الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. تحقيق: ناصف، علي النجدي، والنجار، عبدالحليم، وشلبي، عبدالفتاح إسماعيل. 1406هـ. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها. الطبعة الثانية، دار سزكين للطباعة والنشر، إستانبول، تركيا.

ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد. د.ت. مختصر في شواذ القرآن. بدون رقم الطبعة، مكتبة المتنبي، القاهرة، مصر.

ابن خروف، علي بن محمد. تحقيق: عرب، سلوى محمد عمر. 1419هـ. شرح جمل الزجاجي. الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

ابن درستويه، عبدالله بن جعفر. تحقيق: السامرائي، إبراهيم، والفتلي، عبدالحسين. 1412هـ. كتاب الكتاب. الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان.

ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي. تحقيق: الجواري، أحمد عبدالستار، والجبوري، عبدالله. 1986م. المقرب. بدون رقم الطبعة، مطبعة العاني، بغداد، العراق.

ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي. تحقيق: قباوة، فخر الدين. 1996م. الممتع الكبير في التصريف. الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان.

ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي. تحقيق: أبو جناح، صاحب. 1419هـ. شرح جمل الزجاجي. الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

ابن فلاح، النحوي اليمني. تحقيق: السعدي، عبدالرزاق عبدالرحمن أسعد. 1404هـ. المغني في النحو. رسالة دكتوراه، قسم النحو والصرف، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

ابن مالك، جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله الطائي الجياني. تحقيق: بركات، محمد كامل. 1387هـ. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. الطبعة الأولى، دار الكاتب العربي، القاهرة، مصر.

ابن مالك، جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله الطائي الجياني. تحقيق: السيد، عبدالرحمن، والمختون، محمد بدوي. 1410هـ/ 1990م. شرح التسهيل. الطبعة الأولى، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

ابن مالك، جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله الطائي الجياني. تحقيق: هريدي، عبدالمنعم أحمد. تصحيح: رباح، عبدالعزيز، والدقاق، أحمد يوسف. 1402هـ/ 1982م. شرح الكافية الشافية. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي (الكتاب السادس عشر)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا.

ابن نصير، محمد الميداني. د.ت. ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب «مخطوط برقم (1415 ف)». نسخة مصورة، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف ابن أحمد بن عبدالله الأنصاري. 1407هـ. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. الطبعة الثالثة، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان.

ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله الأنصاري. تحقيق: المبارك، مازن، وحمد الله، محمد علي. 1419هـ. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، لبنان.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي النحوي. تحقيق: سيد أحمد، أحمد السيد. 1425هـ. شرح المفصل. بدون رقم الطبعة، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. تحقيق: الفتلي، عبدالحسين. 1405هـ. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. تحقيق: عبدالموجود، عادل أحمد، ومعوض، علي محمد. شارك في تحقيقه: النوتي، زكريا عبدالمجيد، والجمل، أحمد النجولي. تقريظ: الفرماوي، عبدالحي. 1413هـ/ 1993م. تفسير أبي حيان المسمى «البحر المحيط». الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. تحقيق: محمد، رجب عثمان. 1418هـ/ 1998م. ارتشاف الضرب من كلام العرب. الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. تحقيق: هنداوي، حسن. 1421هـ. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا.

الأخفش الأصغر، علي بن سليمان. تحقيق: قباوة، فخر الدين. 1420هـ. كتاب الاختيارين. الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، سوريا.

الأزهري، خالد بن عبدالله. تحقيق: إبراهيم، عبدالفتاح بحيري. 1413هـ/ 1992م. التصريح بمضمون التوضيح. الطبعة الأولى، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، مصر.

إسماعيل باشا، ابن محمد أمين بن مير سليم البابان البغداديّ. 1413هـ. هدية العارفين. بدون رقم الطبعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

أعشى همدان. تحقيق: أبو ياسين، حسن عيسى. 1983م. ديوانه. الطبعة الأولى، دار العلوم، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم. تحقيق: هارون، عبدالسلام. 1400هـ. شرح القصائد السبع الطوال. الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، مصر.

الباقولي، علي بن الحسين. تحقيق: أبو عباة، إبراهيم بن محمد. 1410هـ. شرح اللمع. الطبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

البطليوسي، عبدالله بن السيد. تحقيق: النشرتي، حمزة. 1399هـ. إصلاح الخلل الواقع في الجمل. الطبعة الأولى، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية.

البغدادي، عبدالقادر بن عمر. تحقيق: هارون، عبدالسلام. 1409هـ. خزانة الأدب. الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

التبريزي، يحيى بن علي الخطيب. تحقيق: قباوة، فخر الدين. 1407هـ. شرح اختيارات المفضل. الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الثمانيني، عمر بن ثابت. تحقيق: محمد الكحلة، عبدالوهاب. 1422هـ. الفوائد والقواعد. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن. تحقيق: عبدالله، يسري عبدالغني. 1410هـ. الجمل في النحو. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الجزولي، عيسى بن عبدالعزيز. تحقيق: محمد، شعبان عبدالوهاب. 1408هـ. المقدمة الجزولية. بدون رقم الطبعة، مطابع أم القرى، بدون بلد النشر.

الحموي، ياقوت بن عبدالله. تحقيق: الجندي، فريد عبدالعزيز. 1410هـ. معجم البلدان. بدون رقم الطبعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

حميد الدين، نصار بن محمد بن حسين. 1422هـ/ 2001م. شرح الكافية في النحو للعلامة منصور بن فلاح اليمني (ت 680هـ) تحقيقا ودراسة. رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

الخليل، أبو عبدالرحمن بن أحمد الفراهيدي. تحقيق: المخزومي، مهدي، والسامرائي، إبراهيم. 1408هـ. العين. الطبعة الأولى، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان.

الخوارزمي، القاسم بن الحسين. تحقيق: العثيمين، عبدالرحمن. 1990م. التخمير شرح المفصل. الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

الدينوري، الحسين بن موسى. تحقيق: الفاضل، محمد ابن خالد. 1411هـ. ثمار الصناعة في علم العربية. بدون رقم الطبعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

الزبيديّ، عبداللطيف. تحقيق: الجنابي، طارق. 1407هـ. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة. الطبعة الأولى، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان.

الزجاج، إبراهيم بن السري. تحقيق: قراعة، هدى محمود. 1414هـ. ما ينصرف وما لا ينصرف. الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق. تحقيق: الحمد، علي توفيق. 1405هـ. الجمل في النحو. الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الزمخشري، محمود بن عمر. 1410هـ. المفصل في علم اللغة. الطبعة الأولى، دار إحياء العلوم، بدون بلد النشر.

السَّلسيلي، محمد بن عيسى. تحقيق: البركاتي، الشريف عبدالله. 1406هـ. شفاء العليل في إيضاح التسهيل. الطبعة الأولى، الفيصلية، مكة المكرمة.

سلطان، زهير عبدالمحسن. 1407هـ/ 1987م. الأعلم الشنتمري وآثاره مع تحقيق كتابه «النكت في تفسير كتاب سيبويه». الطبعة الأولى، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية، الكويت.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق: هارون، عبدالسلام. 1408هـ. الكتاب. الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

السيرافي، الحسن بن عبدالله. تحقيق: القوزي، عوض. 1409هـ. ما يحتمل الشعر من الضرورة. الطبعة الأولى، بدون بيانات الناشر وبلد النشر.

السيرافي، الحسن بن عبدالله. تحقيق: مهدلي، أحمد حسن، وعلي، علي سيد. 1429هـ. شرح كتاب سيبويه. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

السيوطي، عبدالرحمن بن الكمال أبي بكر. تحقيق: مكرم، عبدالعال. 1399هـ. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. بدون رقم الطبعة، دار البحوث العلمية، الكويت.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. تحقيق: الثبيتي، عياد بن عيد. 1417هـ. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. الطبعة الأولى، دار التراث، مكة المكرمة.

ضائحي، حسن بن يحيى بن أحمد. 1425هـ. المغني في النحو لابن فلاح اليمني دراسة وتحقيقًا «القسم الأخير منه من باب المبنيات إلى نهاية الكتاب». رسالة دكتوراه، قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

العكبري، عبدالله بن الحسين. تحقيق: العثيمين، عبدالرحمن. 1406هـ. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

العكبري، عبدالله بن الحسين. تحقيق: طليمات، غازي، ونبهان، عبدالإله. 1416هـ. اللباب في علل البناء والإعراب. الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.

العيني، محمود بن أحمد. تحقيق: عيون السود، محمد. 1426هـ. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الغزي، محمد بن محمد. وضع حواشيه: منصور، خليل. 1418هـ. الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الفارسي، الحسن بن أحمد. تحقيق: القوزي، عوض. 1410هـ. التعليقة على كتاب سيبويه. الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة، مصر.

الفارسي، الحسن بن أحمد. تحقيق: فرهود، حسن. 1408هـ. الإيضاح العضدي. الطبعة الثانية، دار العلوم، بدون بلد النشر.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. تحقيق: نجاتي، أحمد يوسف، والنجار، محمد علي. 1980م. معاني القرآن. بدون رقم الطبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

كحالة، عمر رضا. 1414هـ. معجم المؤلفين. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الكيشي، محمد بن أحمد. تحقيق: البركاتي، عبدالله، والعميري، محسن. 1410هـ. الإرشاد إلى علم الإعراب. الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

المالقي، أحمد بن عبدالنور. تحقيق: الخراط، أحمد. 1405هـ. رصف المباني في شرح حروف المعاني. الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، سوريا.

المبرد، محمد بن يزيد. تحقيق: عضيمة، محمد عبدالخالق. 1399هـ. المقتضب. الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف، القاهرة، مصر.

المخبل السعدي. تحقيق: طريفي، محمد. 1428هـ. ديوان المخبل السعدي. الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، لبنان.

المرادي، الحسن بن قاسم. تحقيق: سليمان، عبدالرحمن. 1396هـ. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. الطبعة الأولى، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر.

المرادي، الحسن بن قاسم. تحقيق: قباوة، فخر الدين، وفاضل، محمد نديم. 1413هـ. الجنى الداني في حروف المعاني. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

المفضل الضبي. تحقيق: طريفي، محمد. 1424هـ. ديوان المفضليات. الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، لبنان.

الموصلي، عبدالعزيز بن جمعة. تحقيق: الشوملي، علي. 1405هـ. شرح ألفية ابن معطٍ. الطبعة الأولى، مكتبة الخريجي، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الموصلي، عبدالعزيز بن جمعة. تحقيق: الشوملي، علي. 1421هـ. شرح كافية ابن الحاجب. الطبعة الأولى، دار الكندي، الأردن.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف. 1428هـ. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة، مصر.

النحاس، أحمد بن محمد. تحقيق: زاهد، زهير غازي. 1405هـ. إعراب القرآن. الطبعة الثانية، عالم الكتب، بدون بلد النشر.

النهاري، محمد بن أحمد. 1428هـ. المغني في النحو لابن فلاح اليمني دراسة وتحقيق القسم الثاني منه من أول المنصوبات إلى نهاية باب التوابع. رسالة دكتوراه، قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الهروي، علي بن محمد. تحقيق: الملوحي، عبدالمعين. 1413هـ. الأزهية في علم الحروف. الطبعة الثانية، مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا.

الواسطي، القاسم بن محمد. تحقيق: محمد، رجب عثمان. 1420هـ. شرح اللمع. الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

Collecting and Studying Mohamed Bin Nosair Almaidani (00 - 923H) Grammatical Choices

Salah Bin Abdulah Bogalie

Department of Grammar, Syntax, and language Studies College of Arabic Language
Imam Mohamed Bin Saud Islamic University

ABSTRACT

Shamsuldeen Mohamed bin Nosair Almaidani is a distinguish scholar in the field of Grammar history. However, He was not extensively studied. Accordingly, this work aimed to study his grammatical choices of sixteen subjects.

The main finding of this study was that Ibn Nosair Almaidany followed the Basrah' scholars approach. He also chose the opinion that the root is the origin of verb.

Key Words: Basrah grammarians, Grammarians' vita, Kufa grammarians.